خصائص الإندماج الدولي

إستمرت أوروبا الغربية إلى غاية نهاية سنوات الثمانينات (80) في عملية إعادة إنشاءها وهذا بعد مخلفات ع.ع.ا و لم يتم الإتفاق بسياسة الإندماج إلا سنة 1989.

الإندماج الإقتصادي الأوروبي أدى بأوروبا أن تكون أول آلة إنتاجية في العالم و منطقة تبادل دولي أكثر كثافة و عملتها الموحدة تأخذ لتوبر لأخر أقوى الوضعيات عند سعر الصرف بحيث بأنت من بين أغلى العملات وهذا ما أدى بالإتحاد الأوروبي الى تغيره عن باقي العالم و هذا كنتيجة لهذا الإندماج. بحيث يمكن تسطير إيجابيات و سلبيات الإندماج.

I - إيجابيات الإندماج الدولي.

يمكن تلخيص إيجابيات الإندماج الدولي فيمايلي:

1 - يشكل الإندماج الإقتصادي للمستهلك فرص صار أكثر مما يحفزه على إستهلاك و الذي يعتبر محرك الدولة الإقتصادية و من تم تحقيق النمو و هذا ما يحصل بزيادة المنافسة في المحيط الأوروبي.

2 - توسع السوق يؤدي بجلب الإستثمارات المباشرة الأجنبية IDE التي تأتي من الدول الغير الأعضاء و هذا ما يميز المنطقة بمنافسة أكثر و بتوفر أكثر للخيارات من حيث النوعية و السعر و تسمح كذلك هذه الإستثمارات أن تكون مصدر للعمل و النمو.

3 - ألية حرية التبادل داخل منطقة الإتحاد الأوروبي تسمح بالوصول الى النمو الإقتصادي و الذي يتم تفسيره بـ:

* إختفاء الإحتكار و البحث عن تخفيض التكاليف من أجل تخفيض الأسعار هذه الطرق تسمح بالمحافظة على هامش الربح و من تم تؤدي إلى أرباح إنتاجية أكثر.
* الحد من الريع الإقتصادي و إلغاء تبذير المؤسسات الناتج عن الإحتكار.
* الأثر الكمي للمنافسة و كلما تم الحصول على إيرادات الإنتاج كلما زاد ذلك من الخيارات و التقليص التكاليف و من تم أسعار البيع. أما الأثر النوعي أدى الى إعادة تنظيم المؤسسات و العمل و البحث عن الإبداع و التطوير و بالتالي تطوير نوعية الإنتاج.

4 - يسمح الإندماج الإقتصادي بمباشرة آليات الإقتصاد الكلي في السوق الداخلية و التي تترجم بتخصص المحيط الأمثل.

حذف الحواجز الغير تعريفية

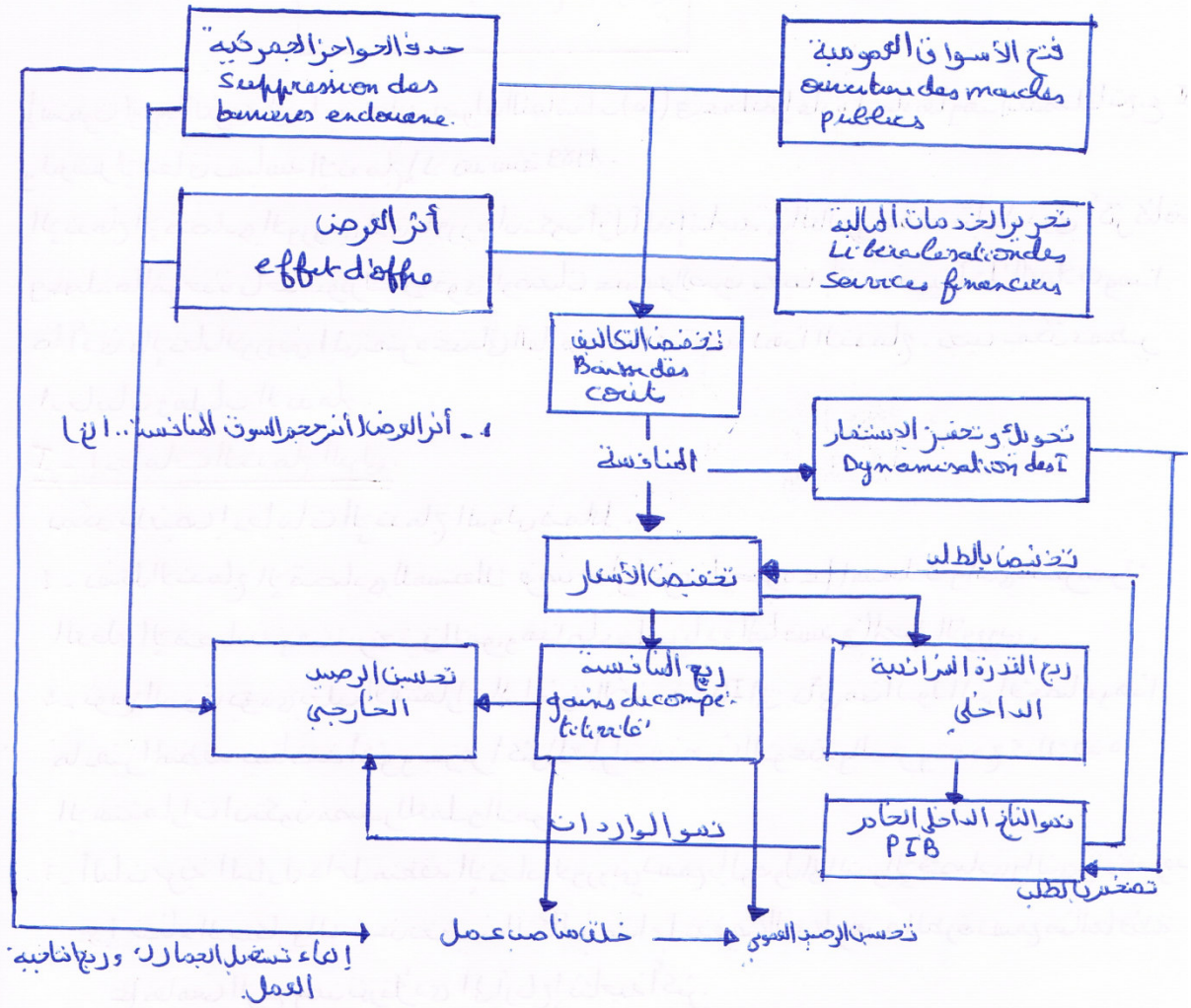

5- وجود عدة عملات تعدد المبادلات بسبب تكاليف الصرف وترفع من المخاطر المرتبطة بالصرف بينما العملة الموحدة تسهل التبادلات وتثمر المنافسة وتسهل عملية المقارنة بين أسعار المنتوجات.

6- العملة الموحدة تسمح بتقليص العائق الخارجي المتحمل من طرف السياسة المالية (عجز الميزانية P.budgétaire).

7- تتدخل السلطات العمومية في الاقتصاد عن طريق الإنفاق العمومي من أجل رفع النمو إذا اقتصادي أو من أجل مكافحة التضخم أو المديونية العمومية. عندما يتقاطع العجز مع مديونية الدولة إنه من المعتاد من الأحوال الاقتصادية شراء سندات الدولة أي ترفع من عرض النقود للبلد المعني ولهذا قيمة النقود تنخفض ولهذا تسعى الدولة لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق رفع معدلات الفائدة مما يسبب عملية تسديد مديونيتها والتي بدوره يؤجل عملية النمو.

8- كما تسمح العملة الموحدة عدم احتكار والمضاربة بالعملة لبلد واحد.

9- تسمح عملية الإندماج الاقتصادي بترابط قوي ما بين الدول.

10- الإندماج الإقتصادي يسمح بمبادلة التكنولوجيات لأن كلما انخفضت الحواجز كلما كان على البلد هناسهل إستقبال التكنولوجيات الحديثة.

11- الإندماج الإقتصادي يسمح من تكافؤ تعويضات الأجراء.

II- سلبيات الاندماج الدولي:

1- الحواجز المفروضة داخل منطقة الإندماج الدولي تخدم عملية نفسها لباقي الدول المهتمة بالاندماج.

2- من أجل حماية الصناعات المحلية والتوجهات العالمية تسعى بعض السلطات داخل منطقة الإندماج لوضع بعض الشروط التي لا تأخذ بعين الإعتبار الفائدة الجماعية لدول الأعضاء.

3- حذف الحواجز تؤدي بإلغاء المؤسسات الضعيفة ولكن تحسن وضعية الأكثر من الأعوان الإقتصادية.

4- الحفاظ على العامل من أجل حمايته من منافسة دول ذات أسعار أجرة ضعيفة.

5- تسمح عملية الإندماج الإقتصادي من وجود ثغرات قانونية من خلالها يتهرب كل من المؤسسات والأجراء من الضرائب.

6- الخطر من وجود تبادلات غير مشروعة.

7- السياسة النقدية الموحدة تسمح من حذف حواجز المراقبة لحركة رؤوس الأموال هذا تؤدي بعملية تسيير سعر الصرف مستقبلة وكذا معدلات الفائدة وذلك حسب مصالح الدول.

8- الخطر من خسارة بعض الخصوصيات الوطنية.

9- عملية حذف الحواجز تسمح للمؤسسات القوية تحو الضعيفة أو المتوسطة وهذا ما يضع المنافسة محدودة ونجد نفسنا أمام عدد محدود من المؤسسات التي تلغي منافسة عن طريق الأسعار.

10- زيادة التكاليف البشرية والإقتصادية عن طريق المؤسسات التي تفتقر إلى التكنولوجيات.

11- الإندماج الإقتصادي يحذف كل الحواجز الأمنية في النظام العسكري مما يؤدي بالبلدان إلى ارتباط بالبلدان الأخرى من خلال الحصول على التجهيزات العسكرية.

12- الإندماج الإقتصادي الدولي يؤدي بآثار سلبية على الدول السائرة في طريق النمو بحيث يعتبر الوسيلة لمناطقها الدول المتطورة تستغل فيها الدول الفقيرة.

13- الإندماج الإقتصادي يؤدي بنقل الأزمات من بلد لآخر.

14- عملية ربط السياسات الإقتصادية من أجل تحقيق الاندماج الدولي لها أثر سلبي بحيث من خلالها تتم سيطرة الدول أكثر قوة على باقي الدول.

III- خصوصيات الوطنية للبلدان القوية هي مهددة من عملية الإندماج الدولي:

- عندما يقرر بلدين الإندماج مع اختلاف قواهما الأكثر قوة يستطيع مراقبة الصناعات التقانية الأكثر الحدائق الأخر. بحيث هذه العملية تؤدي بإختفاء بعض الثقافات الصغيرة لفائدة أكثر قوة.

- أما من الجانب الحمائي الاجتماعي وعندما يكون نظام التعويضات الاجتماعية أكثر تطورا من الآخر الأخير يتطلب عليه من رفع اشتراكاته الاجتماعية للأسر والمؤسسات ومن ثم تكاليف إنتاج أكثر مما يضعف منافسة البلد.
أو يجبر البلد على خفض الخدمات الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لفرنسا.
- الإندماج الاقتصادي يجبر البلد لتطبيق نظام ضريبي واشتراكات اجتماعية أقل ارتفاعا.
- الإندماج الاقتصادي يرفع من الإنتاجية وبالتالي يرفع من داخيل البلدان والذي يجعل عملية التمويل الخدمات الاجتماعية لفائدة المواطنين أكثر إمكانية. والذي هو مؤكد أن الاندماج الاقتصادي الصحيح يزيد من ثروة العالم.

IV - المنافسة في المدى الطويل:

عملية الإندماج الاقتصادي تؤدي بالمؤسسات القوية الى التأثير على باقي المؤسسات الضعيفة والمتوسطة، مما يؤدي الى تراجع المنافسة بتقليص عدد المؤسسات ومنه ترفع الأسعار، ويجب الإشارة عند الحفاظ المنافسة عملية الإبداع والتكنولوجيا الحديثة تتراجعهما يؤدي الى ركود الخدمات وهذا ما يؤدي الى خسارة المستهلك.
كما أن إنهيار المنافسة تؤدي الى الخلق الفائض للمؤسسات مما يؤدي الى تفشي البطالة وعدم التهيئة النفسية للعمال تؤدي الى بروز آفات إجتماعية.

V - الإندماج الدولي حيوية إقليمية

- أكثر من $\frac{1}{3}$ الميزانية يتم تخصيصه لتمويل السياسات الإقليمية، هذه الحصة من الميزانية في إرتفاع مستمر مما يفسر الأهمية المستمرة للإقليم ولها مكانة مهمة في نجاح مشروع الإندماج الدولي وخاصة في المجال الاقتصادي، ولهذا سمح الجزء الإقليمية بحدث الاختلافات، التطور الموجود بين الدول الأعضاء على سبيل المثال البرتغال وألمانيا.
من أجل استمرارية نجاعة الإندماج الدولي يؤثر تأثيرا كبيرا في عجلة النمو في كل دول الأعضاء وهذا من أجل حدة التباين على مستوى الأسعار وأجرة العمال.
- ارتبط تطور مفهوم الاندماج الاقتصادي بعدة نظريات معقدة كنظريات الميزانات المطلقة لـ ريكاردو.
- سمحت سياسات الاندماج من تخصيص أموال من أجل تمويل برامج إعادة الهيكلة المخصصة للمناطق الأقل تطورا.

VI - الشرط الداخلي الهيكلي يحد من فاعلية الوسائل:

Les interdépendances structurelles limitent l'efficacité des instruments.

فعالية الإندماج الاقتصادي الدولي يمكن قياسها عن طريق الآثار الناجمة عنها:

VI - 1 - تأثيرات النمو:

انتشار السوق النقدي المشترك عن طريق عدة أشكال أدى الى فقدان المراقبة المستمرة لهذه الأسواق وخاصة بما يتعلق بأسعار الصرف وتأطير التوظيف مما أدى الى التأثير على المتغيرات الكلية للسياسات النقدية.

- أما من الجانب الحمائي الاجتماعي وعندما يكون نظام التعويضات الاجتماعية أكثر تطورا من الآخر الأخير يتطلب عليه من رفع اشتراكاته الاجتماعية للأسر والمؤسسات ومن ثم تكاليف إنتاج أكثر مما يضعف منافسة البلد.
أو يجبر البلد على خفض الخدمات الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لفرنسا.
- الإندماج الاقتصادي يجبر البلد لتطبيق نظام ضريبي واشتراكات اجتماعية أقل ارتفاعا.
- الإندماج الاقتصادي يرفع من الإنتاجية وبالتالي يرفع من داخيل البلدان والذي يجعل عملية التمويل الخدمات الاجتماعية لفائدة المواطنين أكثر إمكانية. والذي هو مؤكد أن الاندماج الاقتصادي الصحيح يزيد من ثروة العالم.

IV - المنافسة في المدى الطويل:

عملية الإندماج الاقتصادي تؤدي بالمؤسسات القوية الى التأثير على باقي المؤسسات الضعيفة والمتوسطة، مما يؤدي الى تراجع المنافسة بتقليص عدد المؤسسات ومنه ترفع الأسعار، ويجب الإشارة عند الحفاظ المنافسة عملية الإبداع والتكنولوجيا الحديثة تتراجعهما يؤدي الى ركود الخدمات وهذا ما يؤدي الى خسارة المستهلك.
كما أن إنهيار المنافسة تؤدي الى الخلق الفائض للمؤسسات مما يؤدي الى تفشي البطالة وعدم التهيئة النفسية للعمال تؤدي الى بروز آفات إجتماعية.

V - الإندماج الدولي حيوية إقليمية

- أكثر من $\frac{1}{3}$ الميزانية يتم تخصيصه لتمويل السياسات الإقليمية، هذه الحصة من الميزانية في إرتفاع مستمر مما يفسر الأهمية المستمرة للإقليم ولها مكانة مهمة في نجاح مشروع الإندماج الدولي وخاصة في المجال الاقتصادي، ولهذا سمح الجزء الإقليمية بحدث الاختلافات، التطور الموجود بين الدول الأعضاء على سبيل المثال البرتغال وألمانيا.
من أجل استمرارية نجاعة الإندماج الدولي يؤثر تأثيرا كبيرا في عجلة النمو في كل دول الأعضاء وهذا من أجل حدة التباين على مستوى الأسعار وأجرة العمال.
- ارتبط تطور مفهوم الاندماج الاقتصادي بعدة نظريات معقدة كنظريات الميزانات المطلقة لـ ريكاردو.
- سمحت سياسات الاندماج من تخصيص أموال من أجل تمويل برامج إعادة الهيكلة المخصصة للمناطق الأقل تطورا.

VI - الشرط الداخلي الهيكلي يحد من فاعلية الوسائل:

Les interdépendances structurelles limitent l'efficacité des instruments.

فعالية الإندماج الاقتصادي الدولي يمكن قياسها عن طريق الآثار الناجمة عنها:

VI - 1 - تأثيرات النمو:

انتشار السوق النقدي المشترك عن طريق عدة أشكال أدى الى فقدان المراقبة المستمرة لهذه الأسواق وخاصة بما يتعلق بأسعار الصرف وتأطير التوظيف مما أدى الى التأثير على المتغيرات الكلية للسياسات النقدية.

تدخل الدولة عن طريق سعر الفائدة يسمح الى تغيير تكلفة نقود البنك المركزي في سوق النقود فإرتفاع معدلات ماين البنوك يأثر على تكلفة الموارد النقدية، تغير البنوك عن رفع المعدلات الإبتدائية يؤدي الى انخفاض طلب القروض بما يسمح بتنظيم عملية خلق النقود.

التنظيم عن طريق القاعدة النقدية يسمح للبنوك المركزية بالتدخل المباشر على كمية النقود المعروضة في السوق النقدي عن طريق بيع وحصول على الأوراق النقدية (مثلا). اذ التدخل عن طريق معدلات الفائدة يسمح من تنظيم السوق النقدي وبحدد من عرض القروض.

في إطار الاندماج الإقتصادي نستطيع القول ان التأثيرات التضخمية الناتجة عن ارتفاع الكتلة النقدية تأثر على التوازن الخارجي فيما يتعلق الامر بورد الكتلة المحلية وتعاملات أكثر كثيراً في سياسة انكماشية restrictive t.p.

VI-2- تأثيرات الميزانية: l'influence de l'instrument budgétaire

الإنفاق على التوازن الخارجي يحسب عملية دراسة تأثير ارتفاع النفقات العمومية على سعر الصرف، والذي يؤثر في المدى القصير على إرتفاع معدلات الفائدة. كما يجب الإشارة الى تأثير حركة الاسعار الناتجة عن ارتفاع النفقات العمومية وعلى رصيد الحساب الجاري وهذه العملية التي ينجز عنها ارتفاع معدلات الفائدة تجلب عدد كبير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة IDE الخارجية علما ان رفع النفقات العمومية يرفع الطلب الداخلي للسلع وكذلك الطلب الخارجي والذي ينجز عنها ارتفاع قيمة النقود المحلية.

VI-3- الإنكماش النقدي ينقص من عدد الوسائل المتوفرة:

إنتداب الدولة الموحدة ينقص من إستقلالية القرارات الوطنية في السياسات النقدية والى تدفق الدولة في اليات الوسائل الإقتصادية والنقدية المحلية.

يمكن جمع اثر الاندماج والانكماش الاقتصادي في الجدول التالي:

علما أن:

R = سعر الفائدة المحلي
P = مستوى العام للأسعار المحلية
E = سعر الصرف الجاري
E^e = سعر الصرف المتوقع
G = النفقات العمومية
CA = الميزان التجاري (رصيد المبادلات الجارية)
Y = الناتج الوطني
C = استهلاك الاسر المقيمة
I = الاستثمار.

إختيار السياسة التوسعية Choix d'une politique expansionniste		الإندماج			الإنكماش		
	طرق التدخل	سوق معنية	آليات Mecanismes	الفعالية	آليات	التعددية	النتائج
السياسة النقدية	عرض النقود ↑	$\uparrow r \subset \uparrow I \subset \downarrow R$ $\uparrow Y \subset \uparrow C . \uparrow E$ $\downarrow Y \subset \downarrow CA \uparrow P$	$\subset \downarrow R$ $\subset \uparrow I \Rightarrow$ $Y \uparrow$	↓ معدل الفائدة يعرض الى ارتفاع الاسعار مما يستلزم فعالية السياسة النقدية	اختيار وسائل واصلاح السياسة النقدية بالنسبة للعالم الخارجي		إختفاء Disparition
	↑ الدائم لعرض النقود	نفس الشيء كالمرحلة السابقة	نفس الشيء كالمرحلة السابقة مع ارتفاع AC أكثر بكثير من Y	فعالية نسبية مؤقتة			
	معدل النمو عرض النقود ↑	نفس شيء كما نسجل وقوع تضخم مستمر	$\downarrow Y \subset \uparrow R . \uparrow E$ $\uparrow Y \subset \uparrow CA . \uparrow E$ $\downarrow Y \subset \downarrow CA . \uparrow P$	انخفاض يشير عزيمة في النسبة لهشرة ارتفاع معدلات الفائدة والاسعار مما يفقد الى فعالية ضعيفة او منعدمة			
السياسة المالية Politique budgétaire	G ↑ ارتفاع النفقات العمومية	$\uparrow Y \subset \uparrow G$ $\downarrow Y \subset \downarrow CA . \uparrow P$ $\downarrow Y \subset CA \downarrow E . \uparrow R$	انزلاق في مزدوج على Y و P	نتائج السياسة المالية تؤدي بالسياسة المالية الى فعالية	آليات الاسعار الصرف تؤدي بالسياسة المالية الى فعالية	الاحتفاظ بالسياسة المالية محدودة عن طريق الاعباء المفروضة من المستثمرين	الاحتفاظ تحت ضغوطات او شروط
	مستثمر للنفقات العمومية ↑	نفس الشيء سابق	نفس السيناريو مع CA يكثر من $Y \downarrow$	تأثير سلبي على الناتج الوطني مع فعالية ضعيفة او منعدمة			
سياسة المالية مع مشاركة السياسة النقدية	G ↑ عرض النقود ↑	$Y \uparrow \subset G \uparrow$ معدل الفائدة ↑ معرض بارتفاع نقدي	$\uparrow Y \subset \uparrow G$ $\downarrow Y \subset \uparrow CA \uparrow P$ $\uparrow R$ يعوض بارتفاع عرض النقود	الاثر التضخمي لارتفاع معدل الفائدة على الناتج الوطني الذي يكاد يختفي وتستمر فعالية السياسات المزدوجة			زوال

أسباب ودوافع الإندماج الدولي

يعتبر الإندماج الإقتصادي عملية تستوجب توحيد السياسات الإقتصادية مابين عدة دول إلى أن تصل إلى الاندماج جزئي أو الكلي للإجراءات التنظيمية .

I - الإقتصاد الجغرافي الجديد :

الإقتصاد الجغرافي يهتم بتموقع المؤسسات وكيفية اختيار مكان وجود المؤسسات، أين تسعى عدد من الأخيرة إلى التواجد في المناطق التي تكون لها فيها فائدة أكبر إذا فالمؤسسة تبحث عن موقع تمركزها الذي يمكنها من تكاليف انتاج أقل وأكثر فائدة من منافسة أكثر بكثير .

كما يسعى الإقتصاد الجغرافي إلى جعل اليد العاملة البحث عن مراكز عمل أين يزيد طلب عمل ويكون فيها تعويضات الأجور ذات أهمية كبرى . إضافة إلى ذلك تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى التموقع في مناطق إلى تتواجد فيها عوامل الإنتاج بأقل تكلفة كالمواد الأولية واليد العاملة. مع البحث أيضا إلى التموقع في مناطق ذات استهلاك واسع أين تسمح لها من تقليص وإلغاء تكاليف التموقع .

يسعى الإقتصاد الجغرافي الجديد إلى تكتل الدول من حيث تأسيس مناطق قوى وخاصة بعد مختلف نتائج عن ظهور قوى إقتصادية جديدة .

II - ترابط الموجود بين الدول :

ترابط اقتصاديات الدول المجاورة أو الرأسمالية في الدول الشرقية ذهب بعدد من الأخيرة إلى البحث عن الاندماج الإقتصادي من أجل دعم فعالية السياسة الإقتصادية في المدى القصير وبما أن تأثير سياسات الدول المجاورة بدأ يظهر مست الدول من أجل مضاعفة نموها في المدى الطويل بالبحث عن الإندماج الدولي الذي يأتي وسيلة لتحقيق ذلك .

يتمتع بـ 80 بحث معظم الدول من الفعالية الإقتصادية عن طريق إنشاء سوق كبرى وإعطاء بيانات هذا ضروري البحث إلى توجيه سياساتها من أجل الوصول إلى فضاء إقتصادي موحد يعمل على توازن ميزان مدفوعاتها .

التأثيرات الخارجية المترتبة عن النشاطات الوطنية الخاصة بالإنتاج والإستهلاك أثرت في العالم الخارجي ولا يتعلق الأمر بالأسر فقط ولكن حتى بالمؤسسات المحلية وغيرها من الأحيان .

كما أن تطور وسائل الإعلام في العالم سمح من تفتح الدول على التكنولوجيات الحديثة هذا في توسيع إستهلاكات الأسر ولا أدل ذلك سعت الدول إلى محاربة تغيرات تسعر الصرف التي تؤثر سلبا على أسعار المواد مصدرة والمستوردة .

III - سعر الصرف :

يمكن إعتبار سعر الصرف كالدافع الاساسي الى البحث عن الاندماج الإقتصادي الدولي، حيث هو يدفع بالسوق السلع والخدمات والذي بدوره يؤثر مباشرة في رصيد الميزان التجاري ومن ثم مستوى العامل للاستعمار. ويكتسي سعر الصرف قناة التي تسمح بتحويل السلع والخدمات المادخار.

IV - تكافؤ الفوائد :

البحث عن تخطير الفوائد لكل بلد واستحالة العيش عزلة أمام الدول الى البحث عن تكافؤ الفوائد معادفع بهدف البحث عن الإندماج الدولي. من اجل مكافؤة الفوائد بات من الضروري البحث في تقرير التخصص. وتكافؤ الفوائد تؤدي الى توفيق مردودية العملات مما يجبر الدول الى الاندماج فيما بينها.

V - البحث عن تكافؤ القدرات الشرائية :

من اجل البحث عن عملية تسوية المنتوجات تسعى الدول الى تثبيت القدرات الشرائية وهنا لا يجد إلا اداة واحد هناك اندماج اقتصادي فيما بينها، ومن اجل ذلك التضمن الفرقات الموجودة عما مستوى الاجر وكذا امكانيات الإستهلاك وعملية تكافؤ القدرات الشرائية تؤدي بحتمية سعر صرف موحد ما بين المنتوجات المحلية والخارجية.

VI - مرونة الشبكات الهيكلية :

يحث الدول عن تحرير التجارة الشبكات الهيكلية بات ضرورة محفزة للاندماج الإقتصادي، فالشبكات الهيكلية تضم الاعلام والاتصال، النقل، الطاقة الحديدية وقطاع الكهرباء والغاز
التقارب الجغرافي والتقاربي أدى بهذه الدول الى تسهيل وسائل النقل فيما بينها. كما انفتاح الإعلام أدى الى تبادل التفتح فيما بينها. هذه العملية أدت بالدول الجوارية البحث عن تكامل دولي والى حدوث كل الحواجز كانت حركية اوثقافية ومن شأنها دفع بالدول الى التكامل فيما بينها في مجال هذه الطاقات.

VII - وضع معايير مشتركة لخصائص قطاع البنكي :

تدعيم تحويل القطاعات المنتجة وفي اطار تمركزية مؤسسات متعددة الجنسيات أدى وضع معايير مشتركة في القطاع البنكي ومن اجل تحويل المشاريع الإستثمارية وتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي تتصور كعنصر اساسي البطالة والتضخم.

VIII - اعادة توزيع الموارد وانفاق الدول المصنعة المجاورة :

نلاحظ جيدا أن هذه الدول المجاورة اقتصاديا يؤثر سلبا على اقتصاديات الدولة. فأغلب هذه الدول يحتوي الهجرة والعمل

في الدول الاقوى. هما يؤدي إلى حدوث آفات اجتماعية ومن اجل تفادي هذه الآفات بات من الضروري إعادة توزيع الموارد الاقتصادية ما بين الدول تبرز البحث عن وسائل دعم الدول المجاورة الضعيفة هما حفز عملية الاندماج الاقتصادي.

IX - وسائل التوفرة لتحقيق الاندماج.

- التوزع عادة منظمات سياسية.
- وجود نصوص قانونية تدعم الاندماج.
- توضيح فوائد ومصالح الدول الاعضاء في نصوص توضيحية.
- تخصيص ميزانيات وظيفة من اجل تحقيق الاندماج الدولي.
- وجود حركة قوية في التبادلات التجارية ما بين الدول المجاورة.
- وجود مناطق تبادل حر.
- وجود اتفاقيات مزدوجة او أكثر في المجال الجبائي.
- سياسات مشتركة تسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد.
- وجود نظام مقاولتية ولا سيما في ميدان الخدمات.
- وجود برامج تدعيمية دولية من و.م.أ من اجل دعم الدول مع وضع الزامية الاندماج.
- محاولة لمحاربة المنافسة الاحتكارية.
- البحث عن الابداع Innovation والوصول الى التكنولوجيات الحديثة.
- البحث عن العملة التي تسمح بتقليص فوارق المبادلات وهذا لابتزاز عملة موحدة ترتكز عليها الاندماج.

X - الدول في حتمية الاندماج الاقتصادي.

يلاحظ كل Kebabdjian (1994) و Rodrik (2000) هذه البلدان الصغيرة قامت إلى النتيجة الاقتصاد العالمي وهذا انطلاقا من سنوات 80 (ثمانينات) وهذا يترجم مفهوم الانفتاح من منطقية النفع والعالمية أي منصورات كل العالمي Globalisation والتي جمعت مع مجموعة من الاندماج الاقتصادي الصغير.

XI - التكتل المالي والعولمة كحتمية الاندماج.

نعد الخ ع. لقد عرفت أصلحان تطورا ملحوظا ومع السنوات الاخيرة عرفت معظم الدول المتطورة تطورا تكنولوجيا ملحوظا هذا ما سمح بتطور الانتاجية وظهور استعمالات حديثة ويجب الاشارة الى ان الاستثمارات والانتاجية اختلفت من بلد الى آخر هذا ما أصبح ما يسمى بجغرافية الانتاج الصناعي والابداعات وهذا نتيجة لتعدد وتنوع العمل، اضافة الى تحت الدول في هياكل قوية تسمح لها من مضاعفة قوتها وهذا ما ادى بها ان تبحث عن التمويلات المالية الكبرى ولم يكن هذا الى بواسطة تحقيق تكتلات مالية كبرى وهذا انطلاقا من سنوات الثمانينات و هذا كان مصحوبا بموجة استراتيجيات حول سياسية أي يكون ذلك بين الدول المتقاربة جغرافيا وسياسيا. ومع ارتفاع الفروق من اسعار

بات من الضروري على الدول عامة وخاصة حيث نحن بتبني توصيف الخزن الاضافي رأسمال